الأمم المتحدة

A/55/PV.96

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٩٦**
الجمعة، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مشروع قرار (A/55/L.75)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن النقاش حول البند ١٤ من جدول الأعمال جرى في جلستي الجمعية العامتين ٥٢ و ٥٣ بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

أعطي الكلمة لممثلة نيجيريا لعرض مشروع القرار A/55/L.75.

السيدة شوديندي (نيجيريا) (تكلمت بالانكليزية): تقدر نيجيريا الدور الهام والجدير بالإعجاب الذي تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداءه لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية. كذلك أسعدتنا الإنجازات التي سجلتها الوكالة في السابق، ونتطلع إلى المزيد من العمل التعاوني بين الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي في الحقيقة، نحو تعزيز أنشطة الوكالة في هذه المجالات. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية على أن نيجيريا تظل ملتزمة بشكل مطلق بأهداف الوكالة وستواصل بذل أقصى جهودها لحشد جميع الدول الأعضاء سعيا لتحقيق هدف الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

مشروع القرار الإجرائي المبسط، كما يرد في الوثيقة A/55/L.75، هو نص متفق عليه. وبالوثيقة خمس فقرات في الديباجة وفقرتان في المنطوق. وهي تقر بصفة أساسية بأهمية عمل الوكالة وتعيد التأكيد على ثقتها في دورها. ويتم أيضا تقدير التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة. لذلك أتشرف بتقديم مشروع القرار الإجرائي الوارد في مشروع القرار A/55/L.75.

وأفهم أن الوفود ترى أنه ينبغي النظر إلى القرار الإجرائي لهذا العام على أنه استثناء وأن كل الوفود في المستقبل ستجدد التزامها بأنشطة الوكالة باتخاذ قرارات جوهرية حول الوكالة في الأمم المتحدة، وهو ما تعودنا عليه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-29063 (A)
0129063

كلنا ونعتز به. وبالتالي ينبغي اتخاذ هذا القرار الإجرائي بدون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): على ضوء البيان الذي أدلت به ممثلة نيجيريا للتو، لم يعد مشروع القرار A/55/L.25 والتعديلات الواردة في الوثائق A/55/L.26/Rev.1 و A/55/L.27 و A/55/L.29 مطروحة على الجمعية العامة.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/55/L.75.

أعطي الكلمة لممثل مصر، الذي يود أن يدلي ببيان يعلل فيه تصويته قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت مقصورة على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيبرس (مصر) (تكلم بالعربية): تولي مصر دائما اهتماما خاصا للدور البارز الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ينبع من المسؤوليات الملقاة على عاتقها كإحدى الدعائم الرئيسية لنظام منع الانتشار النووي، وذلك من خلال نظام الضمانات الشاملة للوكالة. كما تولي مصر أهمية خاصة لبرامج التعاون الفني التي تقدمها الوكالة من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا النووية في العديد من الدول النامية.

ومن هذا المنطلق ساهمت مصر طوال الأعوام الماضية في كافة ميادين عمل الوكالة، وذلك من خلال عضويتها في مجلس المحافظين. كما شاركت في المناقشات الخاصة ببند تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجمعية العامة، فضلا عن المداولات المرتبطة بإعداد مشروع القرار الخاص بهذا البند. إن مشاركتنا في تلك المداولات في الجمعية العامة تنبع أساسا من اهتمامنا في المجالات المختلفة لعمل الوكالة، ورغبتنا الصادقة في أن تنعكس أعمال الوكالة بشكل دقيق وواضح في إطار القرار الصادر عن الجمعية العامة في هذا المجال.

وانطلاقا من هذه العقيدة، شاركت مصر بنشاط وإيجابية وجدية في المداولات الخاصة بمشروع القرار المقدم بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الدورة، وقدمنا تعديلا على الفقرة ٥ من المنطوق، كما ورد في الوثيقة A/55/L.26/Rev.1. وكان الغرض من هذا التعديل هو توضيح دور الوكالة بشكل صادق وصحيح لا يدعو إلى الخلط فيما يتصل بنظام الضمانات الشامل للوكالة. ولكن حرصنا على إنجاح مشروع القرار واعتماد الجمعية العامة لقرار موضوعي يتناسب مع دور الوكالة، دفعنا إلى إجراء مشاورات مكثفة مع الوفود المتبنية لمشروع القرار، وكذلك مع الوفود المهتمة حتى توصلنا إلى صيغة توفيقية تأخذ في الاعتبار عددا من شواغلنا في هذا المجال.

وكنا نأمل أن تحوز المشاورات الخاصة لما تبقى من فقرات خلافية، وكان عددها فقرتين لا غير، على توافق مختلف الدول من أجل اعتماد مشروع قرار موضوعي أسوة بالأعوام السابقة كتعبير عن تقدير الدول الأعضاء للدور الأساسي والهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعرب عن دهشتنا ونتساءل في هذا الصدد عن الأسباب التي دفعت الدول المتبنية للمشروع إلى اللجوء إلى قرار إجرائي وعدم طرح القرار الموضوعي لاتخاذ إجراء بشأنه على النحو الذي كان القرار خلال الأعوام السابقة يعتمد به.

وختاما، يرجو وفد مصر أن يكون اللجوء إلى قرار إجرائي في هذه الدورة مجرد استثناء لن يتكرر، وأن تتم العودة إلى اعتماد قرار موضوعي في الدورة القادمة يتناسب مع الدور الهام والواسع الذي تضطلع به الوكالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

تتناول الجمعية الآن مشروع القرار A/55/L.75.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.75؟

اعتُمد مشروع القرار *A/55/L.75* (القرار ٥٥/٢٤٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للموقف من القرار المتخذ للتو.

واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات الموقف تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد نورستروم (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوروبي يود أن يكرر تعلقه القوي بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعمه له. وعليه، نود أن نؤكد على أن موافقة الاتحاد الأوروبي على قرار إجرائي لا تقلل بأي حال من تأييده الراسخ لعمل الوكالة وللعلاقة القائمة بين الوكالة والأمم المتحدة. ونظرا لتقدير الاتحاد الأوروبي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه يجد من المؤسف للغاية عدم التمكن في هذا العام، رغم الأشهر العديدة من المشاورات المكثفة فيما بين الوفود المهتمة في فيينا ونيويورك، من التوصل إلى توافق في الآراء على قرار موضوعي بشأن تقرير الوكالة عن أنشطتها في عام ١٩٩٩ - قرار كان الاتحاد الأوروبي يود أن يشارك في تقديمه. ونتيجة لذلك حيل دون تأييد الجمعية العامة لبيانات مشتركة بشأن مختلف أنشطة الوكالة خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وهي أنشطة ذات أهمية رئيسية بالنسبة لأهداف ومصالح الأمم المتحدة.

أخيرا، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس النيجيري لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق.

السيد مترك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): مضى الزمن الذي كانت هذه الهيئة تتناول فيه مشروع القرار السنوي المتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بحسن نية وبتوافق في الآراء يمكن التنبؤ به. فلقد دامت هذه الحال عدة سنوات بعد إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٧. ولعله كان أكثر يسرا تناول المسائل النووية حينذاك، حيث أن العديد من الدول التي لديها برامج نووية كانت تتشاطر تفاؤلا جماعيا إزاء كون الطاقة النووية من شأنها أن تلبي احتياجات العالم من الطاقة إلى زمن بعيد في المستقبل. بيد أن العالم تغير تغيرا جذريا منذ ذلك الوقت، وأصبح أكثر تعقيدا. وازداد عدد البلدان وتنوعت وجهات النظر المتعلقة بالعديد من المسائل.

إن النقاش الذي أجريناه خلال الأشهر العديدة الماضية بشأن القرار المتخذ اليوم يبين بوضوح الصعوبات في إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسائل بدت في وقت من الأوقات أقل تعقيدا. ومع ذلك، فإننا نتحمل المسؤولية المشتركة عن التصدي للتحديات التي تواجهها أمننا اليوم، بما في ذلك الحاجة الضرورية لإدارة التطورات في الميدان النووي على نحو يتصف بالسلامة والأمن. ولا يمكن إعفاء أي بلد من هذه المسؤولية. فهذا التحدي لا يسعنا إلا أن نتصدى له. والأخطار التي تواجه ازدهارنا المشترك، ولربما وجودنا بالذات، كبيرة جدا.

وإحدى أهم الوسائل التي نمتلكها لإدارة التطورات النووية في جميع أنحاء العالم على أفضل وجه هي عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمعظم الدول الممثلة هنا اليوم أعضاء أيضا في الوكالة، وتجني من عضويتها مجموعة من المكاسب. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن جميع الدول هنا اليوم تستفيد مباشرة من عمل الوكالة. والأهم هو الضمانات التي توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق نظام الضمانات التابع لها، الذي يضمن عدم تحويل مسار الأنشطة النووية التي تجريها الدول وإساءة استعمالها لإنتاج أسلحة نووية.

ومعرفة مكان وجود المواد النووية وكيفية استعمالها في جميع أنحاء كوكبنا أمر هام لنا جميعا. فمصالحنا الأمنية الجماعية تلبى يوميا عن طريق تطبيق ضمانات الوكالة. وبالمثل، فإن عمل الوكالة في مجال السلامة النووية يوفر ضمانة حيال كون الأنشطة النووية تجري بطريقة تتسق مع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن وقوع حادث نووي في مكان ما هو بمثابة حادث نووي في كل مكان آخر. والوكالة، عن طريق برنامجها للسلامة النووية، تعمل على التقليل من احتمالات وقوع حوادث نووية، كبيرة كانت أو صغيرة. وقواعد السلامة التي تعتمدها في الموقع تساعد الدول على تحديد المشاكل المحتملة وتنفيذ العلاجات الفعالة لها على حد سواء، مما يساعد على وقف المشاكل قبل بدئها. وتعمل الوكالة يوميا على تلبية اهتمامنا الجماعي بالتأكد من أنه إذا استخدمت التكنولوجيا النووية، فإنها تستخدم على نحو آمن.

واستناداً إلى المناقشة المستفيضة التي دارت بشأن القرار الذي اعتُمد اليوم، يبدو أننا اجتمعنا على نسيان السبب الأساسي الذي حدا بنا إلى إجراء هذا الحوار السنوي. فقد كان هدفنا طوال سنوات عديدة الإعراب عن التقدير لعمل الوكالة والتأكيد مجدداً على أهميته الحيوية بالنسبة لمصالحنا جميعاً. فهذه الهيئة الدولية تعمل على سلامتنا وأمننا ورخائنا جميعاً، وتخدمها جيداً. ولو لم تكن الوكالة موجودة اليوم لكان من الضروري أن ننشئها؛ ولكن مداولاتنا الأخيرة تُظهر بجلاء ما يكاد يؤكد أننا كنا سنعجز عن إنشائها.

الوكالة مؤسسة فريدة من نوعها. غير أنها لا يمكن أن تبقى فعالة إلا إذا تلقت دعماً فعالاً من أعضائها، بما في ذلك القدر الكافي من الموظفين والتمويل. ومن دواعي الأسف أنه يصعب على أي مراقب خارجي يشهد مناقشتنا الأخيرة بشأن القرار المتعلق بالوكالة أن يرى ما بذله المشاركون في هذه المناقشة من جهود لبيان دعمهم للوكالة. وعليه يتعين توضيح الأمور. فلنغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على دعمنا لهذه المؤسسة الحيوية، التي تعمل لما فيه خيرنا جميعاً. وحبذا لو أعربنا عن تقديرنا للرجال والنساء من ذوي الموهبة في أمانة الوكالة، الذين يعملون عملاً شاقاً من أجلنا. وحبذا لو أخذنا أنفسنا بأن يتمثل تركيزنا على الوكالة في المستقبل في تأكيد دعمنا الجماعي لهذه المنظمة، بدلاً من أن يذوب في خلافات مطولة ليس من ورائها سوى تمزيق صفوفنا.

السيدة مولز (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): تود أستراليا أن تؤكد من جديد دعمها القوي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أن نشدد على أن موافقتنا على قرار إجرائي هذا العام لا ينال من دعمنا المستمر للعمل الهام الذي تؤديه الوكالة. ونود أن نسجل أسفنا، بوصفنا من مقدمي مشروع القرار الأصلي المتعلق بالوكالة، من أنه لم يتسن لنا بعد مفاوضات مستفيضة، أن نعتمد قراراً موضوعياً بشأن أنشطة الوكالة هذا العام. ونود أيضاً أن ننضم إلى باقي الوفود في الإعراب عن الشكر لنيجيريا، بصفتها ترأس مجلس محافظي الوكالة، على كل ما بذلته من جهود أثناء التفاوض بشأن هذا القرار.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تدعم الأرجنتين أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها، وتشارك فيها بنشاط. وفي هذا الصدد، نأسف لأنه لم يتسنّ اتخاذ قرار أكثر موضوعية في هذه المناسبة، على غرار مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.25، الذي اشتركنا في تقديمه.

السيد الحميمدي (العراق) (تكلم بالعربية): في البداية، يود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره وثنائه للجهود التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ ولايتها بموجب نظامها الأساسي واتفاق الضمانات، ومن أجل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في تخليص البشرية من شر الأسلحة النووية، وتطويع العلم والتكنولوجيا لخدمة لأغراض الإنسانية السلمية.

لقد اعتدنا أن نرى سنوياً قراراً مضمونياً يصدر عن الجمعية العامة، يتضمن بياناً بالأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الوكالة خلال الفترة التي يغطيها التقرير السنوي. ولكننا نرى هذه السنة، مع الأسف الشديد، قراراً إجرائياً لا يتضمن أي إشارة مضمونية إلى الوقائع المشار إليها في تقرير الوكالة.

لقد عمل وفد العراق بجد وإخلاص خلال المشاورات من أجل بلورة توافق آراء حول قرار مضموني يأخذ بنظر الاعتبار الشواغل المعبَّر عنها في وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واقترح أن يتضمن مشروع القرار المضموني ترحيباً باستئناف أنشطة الوكالة في العراق بموجب اتفاق الضمانات، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبتعاون العراق مع فريق التفتيش التابع للوكالة أثناء زيارته للعراق للفترة من ٢٢ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، مما مكن فريق التفتيش من التحقق من المواد النووية المشمولة بالضمانات على النحو الموضح في تقرير الوكالة إلى مجلس الأمن، الوثيقة S/2000/300.

إن مقترحنا على مشروع القرار المضموني جاء وفق اللغة المتفق عليها في وثائق الأمم المتحدة، ومن ضمنها بيان السيد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من على منبر الجمعية العامة، والذي جاء فيه:

(تكلم بالانكليزية)

”لقد أجرت الوكالة تفتيشاً في العراق خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عملاً باتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار مع العراق. وبتعاون من السلطات العراقية، أمكن للمفتشين التحقق من وجود المواد النووية الخاضعة للضمانات ... التي ما زالت موجودة في العراق.“

(تكلم بالعربية)

كما أشار السيد البرادعي، وبنفس اللغة، إلى تعاون العراق مع الوكالة بموجب نظام الضمانات في رسالتيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الواردتين في الوثيقتين S/2000/300، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وS/2000/983 في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونود أن نضيف أن القرار ٢٧ للمؤتمر العام للوكالة أشار بصورة واضحة، في الفقرة (هاء)، من الديباجة، إلى تعاون العراق مع الوكالة وفقاً لنظام الضمانات:

(تكلم بالانكليزية)

”قدم العراق التعاون اللازم لقيام فريق التفتيش بأداء أنشطته بفعالية وكفاءة، عملاً باتفاق الضمانات المبرم بين العراق والوكالة وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“. (*GC(44)/RES/27*)

(تكلم بالعربية)

وبالرغم من هذه الإشارات الواضحة لتعاون العراق مع الوكالة، لم يتم التوافق مع الأسف على إدراج هذه اللغة في أي قرار مضموني. ومع ذلك، وحرصاً من الوفد العراقي على الاتفاق حول قرار مضموني، فقد أبدينا أعلى درجات المرونة في سبيل التوصل إلى لغة مقبولة للجميع، وعرضنا سحب مقترحنا إذا حصل توافق آراء حول فقرة بديلة للفقرة ١٠ من المنطوق. إلا أن هذه المحاولات هي الأخرى لم يُكتب لها النجاح.

أخيراً، يتضح من الوقائع التي أشرنا إليها آنفاً بشكل جلي مدى المرونة التي أبداها وفد العراق من أجل التوصل إلى قرار مضموني متوازن.

وهنا يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا على استعداده للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب نظام الضمانات. ويدعو دعوة جادة ومخلصة إلى العمل لمنع أية محاولة تهدف إلى ثني الوكالة عن هدفها النبيل واستغلالها لتحقيق أهداف سياسية خاصة بدول معينة، لأن مثل هذه الأعمال تضر بمصداقية الوكالة.

السيد جوسال (كندا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد كندا تماما تعليقات الاتحاد الأوروبي، الذي يدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعما قويا. ونعتقد أن الوكالة ينبغي أن تحظى بالدعم الكامل للجمعية العامة في الاضطلاع بوظائفها الهامة.

(تكلم بالانكليزية)

ومما يؤسف له أن المفاوضات بشأن قرار هذا العام فيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبحت معقدة دون داع، وذلك نتيجة أسباب خارجة عن نطاق عمل الوكالة. ونحن نعتقد أن قرارا فنيا مضمونيا وموجزا أمر ضروري ليتسنى الإبلاغ بفعالية عن أنشطة الوكالة، وحتى يعكس بدقة المسائل ذات الصلة المباشرة بولاية الوكالة.

وأخيرا، تود كندا أن تثني على الجهود التي تبذلها نيجيريا، بصفتها رئيسا لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونعرب عن تقديرنا لكل جهودها بهذا الشأن.

السيد موراو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لجهود الرئاسة النيجيرية لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفانيها في عملية المفاوضات بشأن القرار المعروض علينا. وبحكم شغلها لنفس هذا الموقع في العام السابق، تدرك البرازيل مدى صعوبة الاستجابة لشواغل كل وفد من الوفود.

ولأن دولا أخرى أخذت الكلمة للتعليق على القرار الذي اتخذ توا، فإن البرازيل تود أن توضح موقفها بإيجاز. نحن نؤيد هذا القرار. ولكننا، مثل غيرها من المتكلمين السابقين، نأسف لأن شهودا عديدة من المفاوضات لم تكن كافية للتوصل إلى مشروع قرار يعكس بشكل أفضل الأهمية التي توليها البرازيل والعديد من الوفود الأخرى للعمل المضموني الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما يثير شعورا بالإحباط، أنه قد تعذر الوصول إلى توافق في الآراء بشأن نقاط قليلة نسبيا، ولم يكن بوسعنا أن نعبر بشكل رسمي عن عدد من التفاهمات المشتركة بيننا جميعا. وتأمل البرازيل أنه خلال المفاوضات القادمة للجمعية العامة بشأن هذا البند، فإن نفس الروح البناءة التي سادت في فيينا خلال إعداد مشروع القرار هذا سوف تسود في نيويورك أيضا، حتى يتسنى لنا أن نتوصل إلى نتيجة سريعة وذات مغزى.

السيد بوركهارد (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تود نيوزيلندا في البداية أن تشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن امتناننا للجهود التي تبذلها الرئاسة النيجيرية لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية محاولة لتيسير هذا القرار.

وتمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحدى الركائز التي يقوم عليها النظام الأمني الدولي. وتولي نيوزيلندا أهمية قصوى للإسهام الحيوي للوكالة في ميدان عدم الانتشار النووي ونزع السلاح من خلال دورها الوقائي. كما أن المساهمة الأساسية للوكالة في توفير السلامة النووية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

لذلك، يؤسفنا أنه على الرغم من المفاوضات المكثفة التي أجريت هنا وفي فيينا، فقد تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار مضموني يتعلق بتقرير الوكالة الذي كان من شأنه أن يعكس بصورة أشمل الأعمال الهامة التي تضطلع بها.

ومما كان يسعد نيوزيلندا أنها كانت من مقدمي مثل هذه القرارات في السابق، وكنا نأمل بشدة أن نفعل نفس الشيء هذه السنة أيضا. وأملنا أن نتمكن في المستقبل مرة أخرى من الاتفاق على قرار أكثر طموحا يعكس الأنشطة الهامة التي تضطلع بها الوكالة.

السيد ياموتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب اليابان بأنه لأول مرة منذ عام ١٩٩٠، يتم اتخاذ قرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

ونود أيضا أن ننضم إلى الاتحاد الأوروبي وغيره في التأكيد على تأييدنا القوي للعمل الذي تقوم به الوكالة. واليابان تعرب بصدق عن تقديرها لجميع الوفود التي شاركت في هذا الجهد بغية التوصل إلى توافق في الرأي بشأن قرار مضموني يتعلق بالوكالة الدولة للطاقة الذرية. وقد حاولنا بصورة جماعية تقصي كافة السبل الكفيلة بالتوصل إلى توافق في الرأي.

ونود كذلك أن نسجل أن كل فقرات القرار المضموني، ما عدا فقرات قليلة، قد نالت موافقة كل الدول الأطراف المعنية. لذا، فإن ما يشعرنا بالإحباط أنه تعذر على الجمعية العامة اتخاذ قرار مضموني بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يتضمن العديد من البيانات الهامة التي تدعم أنشطة الوكالة.

وتود اليابان بصورة خاصة أن تؤكد على أهمية البروتوكول الإضافي النموذجي، الوارد ذكره في الجزء المتفق عليه من مشروع القرار المضموني. ويحدو وفدي الأمل أن الجمعية العامة ستتخذ قرارا مضمونيا في إطار هذا البند أثناء دورتها السادسة والخمسين.

وأخيرا، تعرب اليابان عن عميق تقديرها للوفد النيجيري لجهوده في تنسيق العملية الصعبة الطويلة للتفاوض في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد أونيشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تود أوكرانيا أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبوصفه مشاركا تقليديا في تقديم مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن وفد بلادي يؤسفه أنه في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة تعذر الوصول إلى توافق في الرأي بشأن قرار مضموني.

أود أيضا أن أشكر وفد نيجيريا على ما تحلى به من صبر وجهود بلا كلل سعيا إلى توافق الآراء.

إن وفد بلادي يؤيد هذا القرار الإجرائي وسيبقى ملتزما بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للمواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة،إقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده: طلب إدراج بنود إضافية.

مذكرة من الأمين العام (A/55/239)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستتناول الجمعية العامة بالبحث طلبا قدمه الأمين العام في الوثيقة A/55/239.

وكما تبين الوثيقة A/55/239، فإن مجلس الأمن بموجب قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قرر، في جملة أمور، توسيع عضوية دوائر الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقرر، تحقيقا لذلك، تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين الدوليتين.

وفي نفس القرار، قرر مجلس الأمن أيضا أنه ينبغي تعيين قاضيين إضافيين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أقرب وقت ممكن.

في هذا الصدد، يتشرف الأمين العام بطلب إدراج بند إضافي ذي طابع هام وملح في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين، وفقا للمادة ١٥ من النظام الأساسي للجمعية العامة، بعنوان ''انتخاب قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤''.

ويطلب الأمين العام أيضا أن يُنظر في البند بشكل مباشر في جلسة عامة.

إن لم يكن هناك اعتراض، فنظرا للطابع الملح لهذا الطلب، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على أنه يمكن التخلي عن الأحكام ذات الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، التي تتطلب عقد جلسة للجمعية العامة حول مسألة إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

لم أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، باقتراح من الأمين العام، ترغب في إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان ''انتخاب قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤''.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية العامة، باقتراح من الأمين العام، ترغب في النظر في هذا البند بشكل مباشر في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.